نزهة الوفي أكدت أن المراكز ستساهم في خلق الثروة ومناصب شغل مستدامة والمساهمة في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

إنجاز 50 مركزا لطمر وتثمين النفايات على الصعيد الوطني في أفق 2021

فاطمة ياسين

كشفت نزهة الوفي، كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، أخيرا، أنه سيتم "إنجاز 50 مركزا لطمر وتثمين النفايات بالمغرب"، في أفق سنة 2021، مشيرة إلى أن هذه المراكز ستساهم في خلق الثروة ومناصب شغل مستدامة والمساهمة في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

وأضافت كاتبة الدولة، في معرض جوابها عن سؤال آني حول "إشكالية المطارح"، خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس المستشارين إلى "تحويل 22 مطرحا مراقبا إلى مراكز لطمر وتثمين النفايات".

وأفادت الوفي أن هذه الخطوة "ستمكن من إدماج ما يقارب 1000 من اليد العاملة في مجال فرز النفايات".

وكشفت المسؤولة الحكومية أنه برسم سنتي 2018 و2019، تمت "برمجة إنجاز 17 مركزا للطمر والتثمين" بكل من مدن "القنيطرة وسوق الأربعاء وتطوان وتركيست والصويرة والحاجب وطانطان والرحامنة وتازة والعرائش وسيدي قاسم وسطات وشتوكة آيت بها ووزان وسيدي إفني وصفرو والدار

البيضاء"، وكذا "إعادة تاهيل 8 مطارح" بكل من "بوجدور وازمور وتلات إغود وسطات وطنجة وتطوان وتركيست وتوريرت"، إلى جانب "معالجة عصارة النفايات بكل من أم عزة بالرباط وفاس وبركان والفنيدق.

وأبرزت الوفي أنه سيتم أيضا "إعادة تاهيل وإغلاق جميع المطارح غير المراقبة الموجودة على مستوى المجالات الترابية التي تحدث بها مراكز الطمر والتثمين"، إلى جانب إعادة تاهيل 49 مطرحا عشوائيا". كما ذكرت ضمن الجواب نفسه بـ "توقيع عشر اتفاقيات من طرف الفاعلين المحليين وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة ووزارة الداخلية"، وهي الاتفاقيات التي تهم "مدن بوجدور والعيون وبني ملال ومكناس وطنجة وخنيفرة وإفران والمحمدية ومراكش وتزنيت، مشيرة إلى أن الدعم المخصص لهذه المشاريع سيتم صرفه "مباشرة بعد المصادقة على البرنامج التعديلي للصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة".

كما ذكرت بالاتفاقيات الخمس، التي توجد في طور التوقيع من طرف الفاعلين المحليين وتهم مدن الدار البيضاء والداخلة وورزازات وأكادير والناظور، إضافة إلى الاتفاقيتين الخاصتين بدعم تعاونية الرشاد (الخميسات) وجمعية (أكادير)، والتي بدورها في طور التوقيع من طرف الفاعلين المحليين.

وأضافت الوفي أن البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية مكن إلى حدود شتنبر 2018 من تحقيق الرفع من عملية جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى مستوى 85.2% عوض 44 % التي كانت قبل سنة 2008، وكذا الرفع من نسبة معالجة النفايات داخل مراكز طمر وتثمين النفايات والمطارح المراقبة لتصل إلى 62.44 %من النفايات المنتجة، مقابل 10 % قبل سنة 2008.

وأما في ما يتعلق بتصور الحكومة بخصوص تحسين قطاع تدبير النفايات المنزلية وتاهيل المطارح العشوائية قالت الوفي "إن كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، عقدت شراكة مع وزارة الداخلية، سنة 2017، في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، باعتماد تصور ورؤية مندمجة حيث تم وضع مخطط خماسي، للفترة الممتدة من 2017 الى 2021، قصد تسريع وتيرة إنجاز المشاريع من خلال اعتماد برمجة محكمة تأخذ بعين الاعتبار تقدم إعداد المخططات المديرية الإقليمية والعمالاتية لتدبير النفايات المنزلية بالجماعات الترابية، وكذا معرفة مسبقة للاعتمادات المالية الضرورية، التي سترصدها كتابة الدولة لبلوغ الأهداف المسطرة لهذا البرنامج.

وذكرت كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بالمساعدة التقنية التي وضعتها الوزارة على الصعيد الوطني والجهوي موجهة إلى الجماعات الترابية والتي تهدف إلى المساعدة التقنية لدراسة الملفات ودراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع، ودراسة ومراجعة عقود التدبير المفوض، مع تقديم الدعم لتحضير وإنجاز ملفات طلب العروض المتعلقة بالتدبير المفوض لخدمات الجمع والتنظيف والمتعلقة بالتدبير المفوض لإنجاز واستغلال مراكز طمر وتثمين النفايات؛ والمساعدة في تحضير ملفات طلبات العروض للشركات المتعلقة بمشاريع تاهيل وإغلاق المطارح القديمة.